

بيان : الهيئة تطالب مجلس نواب الشعب بالتدخل

1 2018 فيفري تونس في 0

على إثر استشارة نطمتها الوزارة حول مشروع قانون الاتصال السمعي البصري،

الهيئة تطالب مجلس نواب الشعب بالتدخل



على إثر قيام وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 30 جانفي 2018 بمدينة المنستير، باستشارة حول مشروع قانون متعلق بالاتصال السمعي البصري، يهيم الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التأكيد على ما يلي:

- تذكر الهيئة بموقفها الرفض لتجزئة القانون وتشيتت نصوصه وفصل قانون الهيئة التعديلية عن قانون الاتصال السمعي البصري لما في ذلك من انعكاسات سلبية على مدى نجاعة هذه النصوص وحسن تطبيقها، وتدعو إلى دعم المبادرة التشريعية النيابية الخاصة بمشروع قانون أساسي يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وهو مشروع قانون موحد وشامل لمختلف جوانب النظام القانوني لقطاع الاتصال السمعي البصري.
- تجدد الهيئة رفضها لمنهجية العمل المعتمدة من قبل الوزارة في مسار إعداد مشاريع القوانين والتي استندت إلى استشارات صورية شكلا ومضمونا؛ شكلا بالنظر لعدم تشريك مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع فيها، ومضمونا بالنظر لعدم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات المقدمة خلالها مثل الإصرار على تجزئة القانون رغم ما أخذ الخبراء والمختصين والهيئة عليه. إضافة إلى أنه لم تتم إحالة نسخة من المشروع المذكور على الهيئة لدراسته وتدقيقه مسبقا مما يفقد المشاركة نجاعتها وجدواها.
- تابعت الهيئة مواقف الهياكل المهنية ومنظمات المجتمع المدني التي أكدت، من خلال بياناتها ورسائلها، "أن

الاستشارات التي قامت بها الوزارة شكلية وغير شفافة، وعيّبت الجهات الفاعلة في القطاع الإعلامي"، وتذكر الهيئة في هذا السياق أن القانون المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري هو قانون متعلق أساسا بحماية الحريات وحقوق الإنسان، وأن أهمية القطاع وخصوصية القانون في علاقة بالحقوق والحريات تستدعي مراعاة متطلبات جودته بتشريك مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع وتنظيم استشارات واسعة بهدف الاستماع إلى مختلف وجهات النظر وتحقيق أكبر قدر من التوافق حوله.

- إن مشروع قانون الحكومة بجزأيه يعد تراجعا عما اكتسبناه إلى حد الآن في مجال الإعلام والحقوق والحريات وضربا للمبادئ الديمقراطية التي يقرها الدستور ويفتح المجال واسعا لضرب استقلالية الهيئة ومؤسسات الإعلام السمعية البصرية.
- تنبه الهيئة إلى خطورة المقترحات الواردة بمشروع القانون المذكور والتي في حال تبنيها فإنها ستشكل رجوعا نحو آليات التحكم والتلاعب بالإعلام وفق منهجية النظام السابق. فسوف نكون مثلا، وفق هذا المشروع، أمام إعلام "عمومي" صوري يسيطر على مجلس إدارته ممثلو الوزارات، وسوف يتم تغليب التوجه التجاري في مقارنة الإعلام على حساب الوظائف الأخرى والارتهان إلى نظام السوق بغض النظر عن الظروف الخاصة التي تعيشها بلادنا إضافة إلى دمج السلطة التنفيذية في عملية إسناد الإجازات...

وإذ تشدد الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري على رفضها المطلق لهذا المشروع الذي يأتي في سياقات العمل على وضع اليد على الإعلام العمومي والاعتداءات الأمنية المتكررة على الصحفيين والتنصت على مكالماتهم الهاتفية ومحاولات إعادة إحياء وكالة الاتصال الخارجي، فإنها تدعو مجلس النواب إلى التدخل والإسراع في تبني منظومة قانونية تضمن حرية التعبير واستقلالية هيئة الاتصال السمعي البصري والمؤسسات الإعلامية وتضع حدا لهذه المحاولات الخطيرة التي تهدد الدور التعديلي للهيئة وتحد من استقلالية الإعلام ونجاعة عمله.

عن الهيئة العليا المستقلة

للاتصال السمعي والبصري

**الرئيس
النوري اللجمي**